

موضوع العدد

الجهود الترويجية في الدول العربية عام ٢٠٠١

شكلت الجهود الترويجية في الدول العربية خلال عام ٢٠٠١ امتداداً واستكمالاً للجهود المبذولة خلال السنوات الماضية لتحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بالترويج للاستثمار لمواجهة تحديات المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعكست هذه الجهود زيادة وعي الأجهزة العربية بتقنيات ووسائل الترويج، وتحسين نوعية وفاعلية هذه الجهود، وترسيخ مفاهيم التخصص الترويجي المتمثل في إبراز الجاذبية الاستثمارية للقطر كمضيف للاستثمار، واستهداف المستثمر المحتمل للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية وفي الفرص الاستثمارية التي تأكدت جدواها الأولية الفنية والاقتصادية وسلامتها المالية، وتقديم الخدمات للمستثمرين المحتملين والفعالين. من جهة أخرى توسع خلال العام نشاط الدول العربية في إقامة مواقع شبكية خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الاستثمار على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، تعرض فيها مناخ الاستثمار والمزايا الخاصة بالدولة، والفرص الاستثمارية المتوافرة فيها.

ويلاحظ أن عام ٢٠٠١ شهد ارتفاعاً وتحسناً ملحوظاً في هذه الأنشطة على المستويين الكمي والكيفي وفقاً للبيانات المتوافرة عن ١٢ دولة عربية جاءت بدرجات متفاوتة في التفصيل. وقد سجل العام تنظيم حوالي ٧٠ مؤتمراً وندوة ومعرضاً في ثماني دول عربية توافرت عنها البيانات. كما شاركت ست دول عربية توافرت عنها البيانات في حوالي ٥٥ مؤتمراً وندوة ومعرضاً في ثماني دول عربية وسبع دول أوروبية، وأربع دول آسيوية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وسجلت ١٤ زيارة ترويجية قامت بها ثلاث دول عربية لدولتان عربيتان وخمس دول أوروبية وست دول آسيوية. واستقبلت ثلاث دول عربية ٤٠ وفداً رسمياً ووفود رجال أعمال ومهتمين بقضايا الاستثمار من ثماني دول عربية، وعدد مماثل من دول أوروبية، وست دول آسيوية، وخمس دول أمريكية.

ويمكن إلقاء الضوء على بعض الإنجازات التي تمت على المستوى القطري في مجال الترويج للاستثمار. ففي مجال عقد مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج، عقد في تونس عشرة ملتقيات شملت لقاءات مع مستثمرين من الجزائر والسعودية وأمريكا وأستراليا وكندا ومالطا وتركيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا، بالإضافة إلى مشاركة منظمات دولية منها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ومنظمة الصناعات الكندية. ومن جهة أخرى عقدت في الأردن خمسة ملتقيات شملت رجال أعمال ومستثمرين أردنيين، بالإضافة إلى ورش عمل لشركات استشارية وملحقين تجاريين ومحامين.

وبخصوص المشاركة في مؤتمرات وندوات ومعارض الترويج الخارجية، شاركت تونس في ٣٥ ملتقى في السعودية والبحرين وسوريا وماليزيا وسنغافورة وسويسرا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا وبريطانيا، وشاركت الأردن في ثمانية ملتقيات في الكويت والإمارات والسعودية وبلجيكا والصين وسويسرا وهولندا.

وعلى صعيد تنفيذ زيارات جماعية للترويج، قامت تونس بتنظيم ست زيارات لوفود رسمية ووفود رجال أعمال تونسيين إلى سوريا وبريطانيا وبلجيكا وفرنسا. كما قامت الأردن بزيارات إلى كل من الإمارات وألمانيا وتايوان وهونج كونج والدانمارك والهند وباكستان وسريلانكا والصين.

وفي جانب استضافة الوفود الاستثمارية الزائرة استقبلت تونس حوالي ١٨ وفداً رسمياً ووفود رجال أعمال من لبنان واليابان وأمريكا وبريطانيا وإيطاليا والصين والبرازيل وبولندا وكوبا وفنلندا. كما استقبلت اليمن وفوداً رسمية ووفود رجال أعمال من سلطنة عمان والسودان وإيران وبلجيكا وماليزيا.

وفي مجال عرض الفرص الاستثمارية سجلت الأردن تطوراً ملحوظاً خلال العام، إذ حققت النشاطات الترويجية لفرص الاستثمار التي قامت بها جذب استثمارات بلغ حجمها ٩٢,٢ مليون دولار بتمويل من اثنتي عشرة دولة منها ثلاث دول عربية ودولتان أوروبيتان وست دول آسيوية بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وشملت هذه الاستثمارات قطاعات صناعة أفراس الكمبيوتر والبرمجيات والأصباغ وقطع الغيار والإسمنت والأدوية والألبسة وصناعة الورق. وعرضت لبنان ٥٠ مشروعاً منها ٣٦ مشروعاً بكلفة استثمارية قدرها ٢,٤٥ مليار دولار، شملت مشاريع مهمة في مجالات البنية التحتية والصناعة والزراعة والسياحة. في حين عرضت مصر حوالي ١٣٩ مشروعاً في قطاعات الكهرباء والطرق والمطارات والموانئ والأدوية والمياه والصرف الصحي، وعرضت تونس حوالي ٥٠ مشروعاً في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات.

وفيما يتعلق بالقوانين والإجراءات الجديدة لجذب الاستثمار أصدرت موريتانيا خلال العام مدونة قانون لجذب الاستثمار شملت حوافز جديدة وإعفاءات متنوعة لجذب المستثمر الأجنبي. كما قامت تونس بتعديل ثلاثة قوانين وإصدار قوانين جديدة أخرى لصالح المستثمر الأجنبي. في حين أصدرت البحرين خلال العام قانوناً جديداً للشركات التجارية.

وعلى مستوى إنشاء اللجان ومجالس الأعمال ال مشتركة دخلت تونس في ترتيبات ثنائية على مستوى لجان مشتركة مع كل من سوريا وليبيا واليمن والكويت ومصر وبولندا والصين واليونان وماليزيا والتشيك وكوبا وتركيا. ومن حيث إبرام اتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار والحد من الازدواج الضريبي قامت مصر بترتيبات ثنائية مع تسع دول عربية، و ٢٤ دولة أوروبية و ١٨ دولة أفريقية، و ١٧ دولة آسيوية، بالإضافة إلى الإكوادور والأرجنتين وكندا وجامايكا، كما أبرمت اتفاقيات في مجال تشجيع الاستثمار مع كل من الكويت وأستراليا وروسيا البيضاء وقبرص وباكستان والسويد. وأبرمت الأردن اتفاقيات ثنائية مع كل من الكويت وسوريا والنمسا وسويسرا والصين .

وتحرص المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على مواصلة رصد أنشطة الترويج مع الأجهزة القائمة على تشجيع الاستثمار في الدول العربية بإرسال جداول تفصيلية تغطي الأنشطة الرئيسية للترويج لطرفها لنقوم هذه الأجهزة بملئها وإعادتها للمؤسسة لاستكمال قاعدة المعلومات التي تساهم في وضع النصور الإقليمي لأنشطة الترويج للاستثمار في الدول العربية والإفادة منه كأحد محاور التقرير القومي لمناخ الاستثمار في الدول العربية .

ضمان

المؤتمر السنوي السادس لكوفاس بشأن تقويم المخاطر القطرية

عقد المؤتمر السنوي السادس لكوفاس حول تقويم المخاطر القطرية في باريس بتاريخ ٢٢/١/٢٠٠٢ تحت رعاية وزير الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسي. وقد ركز المؤتمر على رسم صورة الاقتصاد العالمي والمخاطر القطرية المحتملة وأداء المناطق الجغرافية للفترة المقبلة وخاصة بعد أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ والتداعيات التي خلفتها هذه الأحداث. وقد تميز المؤتمر بكثافة الحضور الذين قدروا بنحو ٤٠٠ مشارك من داخل وخارج فرنسا، وشملت المشاركة العربية: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (كاجيكس) والشركة المغربية لتأمين الصادرات (سامكس) ومؤسسة ريكور المغربية للمعلومات التجارية وتحصيل الديون والشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية (كوتاناس) والمؤسسة المصرفية العربية والبنك العربي.

وقد غطى المؤتمر المحاور التالية :-

-العوامل الأساسية المؤثرة على الاقتصاد العالمي بعد أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ .
-التوقعات الاقتصادية والمخاطر القطرية الخاصة بالدول الصناعية المتقدمة.
-التوقعات الاقتصادية والمخاطر القطرية الخاصة بالاقتصادات الناشئة في آسيا.
-التوقعات الاقتصادية والمخاطر القطرية الخاصة بالاقتصادات الناشئة في وسط وشرق أوروبا وفي أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا (شمال أفريقيا وجنوب الصحراء).
وتمت الإشارة خلال المؤتمر إلى أن أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ليست "نقطة تحول" بقدر ما شكلت "عاملاً مسرعاً" لاتجاه ضعف النمو الاقتصادي الذي بدأ يبرز منذ الربع الثاني من العام الماضي. ووفق رؤية المحاضرين في المؤتمر انقسم العالم بعد هذه الأحداث إلى "رابحين" و "خاسرين" و"حياديين"، كما رأوا أن أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ خلقت "أزمة هوية" تتمثل في انتشار الطابع الثقافي الأمريكي في الغذاء واللباس والترفيه بمختلف أشكاله مما أطلق مشاعر مختلطة نحو الولايات المتحدة تتنازع بين الإعجاب والرفض، وليس ما كثر القول حوله بأنه "صراع الحضارات" بين الرأسمالية والإسلام وفق مفهوم البروفيسور صامويل هنتنغتون. وأشار المحاضرون أن هذه الأحداث أبرزت للدول الغربية نوعين من الإسلام: إسلام معتدل وإسلام متطرف، وأن الجهد الدولي سينصب لمحاربة الإرهاب والتطرف المقترن بالنوع الثاني مع التوجه للمطالبة بتعديل مناهج الدراسات الإسلامية والرقابة على أنشطة المؤسسات الأهلية ذات التوجه الإسلامي ومصادر تمويلها ومجالات إنفاقها.

وذكر بين الرابحين الولايات المتحدة الأمريكية التي أضحت أكثر قوة وتفرداً بالرأي وأمنت لنفسها قواعد في هذه المنطقة الآسيوية الحساسة لحماية استثماراتها النفطية في الدول المجاورة ومع ذلك فإنها ما زالت بحاجة إلى بذل جهد كبير لدعم الاستقرار في آسيا وتخفيف نقاط النزاع في المنطقة. وكذلك أفغانستان التي وعلى الرغم من تعرضها للقصف والدمار فإنها ستحظى بتدفق معونات دولية تقارب ٢٠ مليار دولار لإعادة بناء اقتصادها المتوقف عن النمو منذ سنوات طويلة والبنية التحتية المدمرة. وكذلك روسيا التي تحسنت علاقتها مع الولايات المتحدة بعد أيلول

(سبتمبر) ٢٠٠١ ونجحت في إعادة التوازن مقابل الصين، ويتوقع أن تعود بقوة إلى الساحة الدولية بعد سنوات التعثر والفضائح والأزمات المالية وخاصة مع تعاضم دورها وحصتها في سوق الإمدادات النفطية . وباكستان التي يعتبر وضعها حساساً جداً إلا أنها شهدت بروز نموذج "مشرف" الذي يعكس نظرة الجنرال مشرف للمستقبل في مواصلة الالتزام بمحاربة الإرهاب الدولي، وقبول تعديل مناهج التعليم الإسلامي. والصين التي ستشهد دوراً متعاضماً في الساحة الدولية مع دخولها عضوية منظمة التجارة العالمية والانفتاح التدريجي لأسواقها وتنامي صادراتها والاستلام التدريجي من قبل العناصر الليبرالية لدفعة الحكم .

أما الخاسرون فيشملوا الدول العربية التي أصقت بها تهمة الإرهاب واحتوائه وتمويله والحملات الإعلامية ضد مصر والسعودية خاصة. وكذلك القضية الفلسطينية التي شهدت جمود عملية السلام وخلقت معضلة للمجتمع الدولي مع غياب الضغط الحقيقي من قبل الولايات المتحدة على إسرائيل للتوقف عن ممارسة العنف والعودة إلى إطار المفاوضات وفق ما نصت عليه الاتفاقيات الدولية وغياب دور أوروبي واضح. ومن جهة أخرى اعتبرت المكسيك من الخاسرين بعد أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ بسبب التشدد والإجراءات التي حدثت من سهولة التنقل وتدفق السلع عبر حدودها مع الولايات المتحدة رغم استمرار علاقتها القوية مع الولايات المتحدة عبر اتفاقية التجارة الحرة (نافتا).

وتشمل فئة الحيايين دول أوروبا الغربية التي لم تكسب أو تخسر بشكل مباشر إنما زاد شعورها بالتهميش من قوة الموقف الأمريكي الذي يدعمه اقتصاد ضخم يتحكم في العالم ودرجة عالية من القوة العسكرية والتقدم التقني العالي في الأسلحة المتطورة بكافة أشكالها. وعلى الرغم من بروز أصوات تطالب بزيادة التسليح في دول أوروبا والاستثمار في بناء قدرتها العسكرية لسد الفجوة المتنامية بينها وبين الولايات المتحدة فإن ذلك قوبل برأي عام قوي معارض وما زال أمام أوروبا تحديات لمعالجة مشكلاتها الداخلية واستكمال ترتيبات الاتحاد الأوروبي والعملية الموحدة. أما ١ فعلى الرغم من أهمية موقعها الاستراتيجي فلم تحصل على مكاسب إنما لم تخسر أيضاً مع اتجاهها إلى التباطؤ في عملية العولمة والاندماج مازالت تصارع لتكون جزءاً من الوحدة الأوروبية والحفاظ على تصدر القيادة العلمانية داخلياً. وقد اعتبرت كل من إيران ولبنان والأردن من الدول التي لم تكسب ولم تخسر. وذكر أن القارة الأفريقية بقيت منسية من المجتمع الدولي. وقد تكهن المحاضرون في المؤتمر بسيناريو محتمل للتطورات المستقبلية يفترض قيام الولايات المتحدة في إطار حملتها الحالية ضد الإرهاب بمحاولة المزوجة بين مقولة تشرشل "لا بديل عن القوة إنما هي ليست الحل" وتبنى خطة لإعادة البناء والأعمار مشابهة لخطة مارشال التي أطلقتها إبان انتهاء الحرب العالمية الثانية. ومن جهة أخرى بذل الجهد للقضاء على الإرهاب من جنوره بالتصدي لأسبابه وحل مشكلات الفقر وتعميق الديمقراطية فكراً وممارسة ومحاصرة الأنظمة السلطوية الديكتاتورية التي تهدد باندلاع النزاعات الداخلية ذات الأبعاد العالمية. ويتخوف البعض من استمرار الحملة الحالية لتطال مناطق أخرى.

وقد استعرض المؤتمر بشكل عام ملامح التوقعات الاقتصادية للمناطق الجغرافية في العالم وفق آراء مجموعة مختارة من الخبراء العالميين. ومن جهة أخرى قدمت كوفاس عرضاً موجزاً لوضع المخاطر القطرية للدول الرئيسية ووضع مؤشر عدم السداد للمناطق الجغرافية الأساسية. وتجدر الإشارة إلى أن الآراء الواردة للمحاضرين جاءت مستقلة عن آراء كوفاس. وتمت الملاحظة من خلال ما جاء في المؤتمر أن الاقتصاد العالمي شهد حالة متسارعة من الركود الاقتصادي ما بين يناير ٢٠٠١ ويناير ٢٠٠٢ لكنه توقع أن تعود معدلات النمو الاقتصادي ببطء إلى التحسن مع نهاية العام الحالي وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول

أوروبا الغربية. وذكر ان أكثر القطاعات تضررا كان قطاع التكنولوجيا الذي ساهم تراجعها في تعزيز الركود الاقتصادي العالمي مع انخفاض مبيعات أشباه الموصلات وأجهزة الحاسوب ومعدات الاتصالات. غير انه يتوقع أن يشهد قطاع التكنولوجيا تحسنا بعد عام ٢٠٠٢ في الولايات المتحدة وأوروبا بعد التعثر الذي شهده بسبب بروز مؤشرات إيجابية أهمها العودة إلى الربحية، تنامي عدد علامات الاختراع المسجلة، تحسن مستوى المخزون، الانطلاق القريب لموجة جديدة من الاستثمارات في هذا القطاع خاصة في تقنيات الهواتف المحمولة الجديدة (الجيل الرابع). ومع ذلك دعا المؤتمر إلى استمرار الحذر.

أما بالنسبة لأسعار الصرف فيتوقع أن يستمر الين في التراجع أمام الدولار عام ٢٠٠٢ مع تنامي الشعور بفقدان الاهتمام باليابان التي عجزت عن الخروج من المأزق الاقتصادي الذي تمر به. وأن اليورو سيشهد مزيدا من التقارب والاستقرار مقابل الدولار مع نهاية عام ٢٠٠٢. وسيستمر الدولار في الحفاظ على قوته بتأثير تناقص صافي التدفقات الرأسمالية الخارجة والتطورات التكنولوجية التي عززت مكاسب الإنتاجية ومرونة سوق العمل في الولايات المتحدة رغم زيادة عجز الحساب الجاري. ويتوقع أن يحافظ الدولار على معدلاته لان الولايات المتحدة تجاوزت أثر هذا الاختلال في ميزان المدفوعات بقدرتها على تحمل عجز مرتفع. مع التنبيه باستمرار الحذر من تقلبات مفاجئة في أسواق الصرف.

وبخصوص أسعار النفط يتوقع أن تتراوح حول ٢٠ دولاراً للبرميل، بعد أن تذبذبت بين ٣٠ دولاراً للبرميل فوراً بعد أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ و ١٨ دولاراً للبرميل بعد ذلك بفترة. كما يتوقع استمرار حالة عدم اليقين في سوق النفط العالمية واستمرار غموض الرؤية حول أسعار النفط مع وجود فائض في الإمدادات وضعف في الطلب، وحالة الركود الاقتصادي في الولايات المتحدة، وارتفاع الدولار الذي يسعر به النفط وعدم وجود تعاون كاف بين الدول النفطية داخل الأوبك وخارجها خاصة مع تزايد الإمدادات النفطية خارج الأوبك، واحتمال بروز مشاكل في العراق وإيران.

وقد حددت الكوفاس بعض العوامل المؤثرة على وضع المخاطر القطرية بعد أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ أهمها:

- تراجع ثقة المستهلك والمستهتم.
- عدم اليقين حول حجم ومدة التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل ٣٠% من الاقتصاد العالمي.
- تراجع حركة التجارة العالمية وخاصة الدول التي تعتمد على الولايات المتحدة مثل المكسيك ودول جنوب شرق آسيا.
- استمرار حالة عدم اليقين في الأسواق المالية مع تراجع أرباح الشركات المعلنة واستمرار عمليات التصحيح الفني.
- حالة عدم الاستقرار السياسي خاصة في منطقة الشرق الأوسط بسبب القضية الفلسطينية ووضع العراق المحتمل أن يكون الهدف القادم لضربة عسكرية.
- استمرار اضطراب الأسواق النفطية.
- استمرار ضعف أسعار المواد الأولية.
- تأثير عدوى أزمة الأرجنتين.
- تراجع أسعار صرف بعض العملات.

وبالنسبة لتوجهات المخاطر القطرية فقد تنامي الاتجاه "بتجنب المخاطرة" وشهدت الفترة الماضية تراجع تقويم المخاطر القطرية في ١٣ دولة (منها الولايات المتحدة واليابان وهونج كونج وتايوان وإسرائيل وبولندا والسعودية ومصر وتركيا والأرجنتين). ووضعت ١٥ دولة على قائمة الترقب السلبية (منها فرنسا وألمانيا وبريطانيا والبحرين وسلطنة عمان وقطر وماليزيا). إلا أن هنالك ٤ دول وضعت على قائمة الترقب الإيجابية (اليونان وتونس وكازاخستان وفيتنام). أما روسيا فقد تحسن تقويم المخاطر القطرية فيها من C الى B. وبالنسبة للدول العربية فقد حافظت على تقويم المخاطر القطرية فيها ماعدا بالنسبة للسعودية التي تراجع تقويم المخاطر القطرية فيها من A3 إلى A4 ومصر من A4 إلى B. علماً بأن كوفاس تقسم المخاطر القطرية إلى ٤ أقسام تتراوح بين A إلى D. وضمن فئة A وهي الدرجة الاستثمارية هنالك ٤ درجات فرعية تتراوح ما بين A1 وA4. أما الدرجات من B إلى D فهي تصنف درجة مضاربة.

وبخصوص مؤشر عدم السداد فقد تراجع المؤشر لمعظم الدول الرئيسية والمناطق الجغرافية مقارنة مع المعدل العالمي مع تزايد حالات عدم السداد بين الشركات. أما مخاطر عدم السداد وفق القطاعات فتتدرج من اقلها مخاطرة إلى أعلاها مخاطرة كآلاتي: المواد الغذائية، السيارات، الكيماويات، الاتصالات، الصناعات المعدنية، الإنشاءات، الصناعات الورقية، التكنولوجيا، التغليف، الطباعة والنشر، المنسوجات، الألبسة. وقد لخصت كوفاس توقعاتها بالنسبة للقطاعات المختلفة كما يلي:

- القطاعات الأكثر تضرراً مباشرة بعد هي قطاعات النقل الجوي، صناعة الطائرات، السياحة والفنادق، مبيعات المناطق الحرة.

- القطاعات التي بدأت بالتراجع منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ هي قطاعات تكنولوجيا المعلومات، الاتصالات، الإلكترونيات، الصلب، الصناعات الورقية.

- القطاعات التي بدأت بالتراجع في النصف الأول من عام ٢٠٠١ تشمل السيارات، الصناعات الهندسية الميكانيكية، المنسوجات والمحيطات، الكيماويات، والنقل الجوي.

- القطاعات التي يتوقع أن تشهد تراجعاً عام ٢٠٠٢ بعد نموها عام ٢٠٠١ تشمل الإنشاءات، السلع الاستهلاكية المعمرة.

- القطاعات التي لم تتأثر خلال الفترة الماضية تشمل صناعات الأغذية والأدوية.

- القطاعات التي يتوقع أن تشهد نمواً عام ٢٠٠٢ بعد تراجعها سابقاً تشمل صناعة الأسلحة، أنظمة الأمان والحماية، والصناعات الإلكترونية.

وبالنسبة لوضع المخاطر القطرية في الدول العربية وفقاً للكوفاس (حتى ٢٠٠٢/١) فقد أدرجت (٥) دول عربية في تصنيف A2 درجة استثمارية ومخاطر عدم السداد ضعيفة جداً) تشمل الإمارات والبحرين والكويت وقطر وسلطنة عمان.

كما أدرجت (٣) دول عربية في تصنيف A4 درجة استثمارية ومخاطر عدم السداد محتملة) تشمل تونس والمغرب والسعودية. و(٣) دول عربية في تصنيف B درجة مضاربة ومخاطر عدم السداد واردة) تشمل الجزائر ومصر والأردن. و(٦) دول عربية في تصنيف C درجة مضاربة ومخاطر عدم السداد محتملة جداً) تشمل لبنان وليبيا وسوريا واليمن وموريتانيا وجيبوتي. و(٣) دول عربية في تصنيف D درجة مضاربة ومخاطر عالية جداً وحالة عدم السداد سيئة جداً) تشمل السودان والعراق والصومال.

ولمتابعة تقويم المخاطر القطرية في الدول العربية يمكن الرجوع إلى:

تجارة

تطورات حركة التجارة العالمية

صدر في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠١ عن منظمة التجارة العالمية التقرير السنوي "إحصاءات التجارة العالمية لعام ٢٠٠١" والذي غطى تفاصيل حركة التجارة عام ٢٠٠٠ وتوجهات التجارة المتوقعة خلال عام ٢٠٠١.

بالنسبة لاتجاهات التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ وتلك المتوقعة عام ٢٠٠١ وفق التقديرات الأولية لمنظمة التجارة العالمية فقد لوحظ التالي :

١- يتوقع أن يكون معدل النمو في تجارة السلع العالمية قد تباطأ عام ٢٠٠١ من حيث حجم هذه التجارة وبلغ ٢% فقط مقارنة مع معدل نمو بلغ ١٢% عام ٢٠٠٠. وكانت التقديرات السابقة لأحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ تشير إلى معدل نمو بحوالي ٧%. وقد أثر تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وضعف الإنفاق في قطاع التكنولوجيا وتراجع الطلب في أوروبا الغربية وانخفاض الواردات السلعية للولايات المتحدة الأمريكية في تعزيز اتجاه التراجع .

٢- أما من حيث قيمة التجارة العالمية في السلع فقد ارتفعت بنسبة ضئيلة يقدر أن تكون قد بلغت ١% عام ٢٠٠١ مقارنة مع معدل نمو بلغ ١٢,٥% عام ٢٠٠٠ .

٣- يشير التقرير إلى أن قيمة التجارة في السلع عام ٢٠٠١ يتوقع أن تكون قد بلغت ٦,٣ تريليون دولار مقارنة مع ٦,٢ تريليون دولار عام ٢٠٠٠. ويتوقع أن تكون قيمة التجارة في الخدمات قد بلغت حوالي ١,٣ تريليون دولار عام ٢٠٠١ مقارنة مع ١,٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٠. ويعني ذلك أن إجمالي قيمة التجارة العالمية في السلع والخدمات يقدر بنحو ٧,٣ تريليون دولار عام ٢٠٠١ مقارنة مع ٧,٦ تريليون دولار عام ٢٠٠٠ .

٤- القطاعات السلعية التي شهدت نمواً متميزاً عام ٢٠٠٠ شملت قطاع الوقود (٥٠% وقيمة ٦٣٠ مليار دولار)، معدات المكاتب والاتصالات (٢٠% وقيمة ٩٤٠ مليار دولار). أما أضعف القطاعات نمواً عام ٢٠٠٠ فكان قطاع المنتجات الزراعية (٢% بقيمة ٥٦٠ مليار دولار).

٥- شهدت التجارة البينية بين التكتلات الاقتصادية والجغرافية تنوعاً في الأداء إذ ارتفعت في مجموعة النافذاً في أمريكا الشمالية والميركسور في أمريكا اللاتينية والاسيان في جنوب شرق آسيا وبدرجة أقل في منطقة الاتحاد الأوروبي .

٦- حدد التقرير قائمة بأكثر ٥٠ دولة مصدرة للسلع (في العام ٢٠٠٠) بلغت حصتها حوالي ٩٥ % وأكبر ٥٠ دولة مستوردة للسلع بلغت حصتها ٩٢,٦%. وقائمة أخرى لأكثر ٤٠ دولة مصدرة للخدمات بلغت حصتها ٩٢% وأكبر ٤٠ دولة مستوردة للخدمات بلغت حصتها ٩١,٣% .

٧- تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قوائم حركة التجارة العالمية في السلع والخدمات بحصص تتراوح ما بين ١٢,٣% - ١٩,١% كما هو مبين في الجداول المرفقة. ويقدر الفرق بين حصتها والدولة التالية لها مباشرة حوالي الضعف .

٨- بالنسبة للدول العربية، فقد دخلت ٥ دول في قائمة أكبر ٥٠ دولة مصدرة للسلع تشمل السعودية في المرتبة (٢٠) وبحصة بلغت ١,٣% من حركة الصادرات العالمية عام ٢٠٠٠ ودولة الإمارات في المرتبة (٣٢) وبحصة ٠,٦% والجزائر في المرتبة (٤٥) والكويت في المرتبة (٤٦)

(والعراق في المرتبة (٤٧) وبحصة ٠,٣% لكل منها. أما في قائمة أكبر ٥٠ دولة مستوردة عالمياً في السلع فدخلت ٤ دول عربية شملت دولة الإمارات في المرتبة (٣٨) والسعودية في المرتبة (٣٢) وبحصة ٠,٥% لكل منهما، ومصر في المرتبة (٤٧) والعراق في المرتبة (٥٠) وبحصة ٠,٢% لكل منهما. وفي قائمة أكبر ٤٠ دولة مصدرة عالمياً في الخدمات دخلت دولتان عربيتان هما مصر في المرتبة (٣٠) وبحصة ٠,٧% والسعودية في المرتبة (٤٠) وبحصة ٠,٣% من إجمالي صادرات الخدمات عالمياً. وفي قائمة أكبر ٤٠ دولة مستوردة للخدمات دخلت أيضاً الدولتان العربيتان ذاتهما إنما السعودية في المرتبة (٣٢) وبحصة ٠,٨% ومصر في المرتبة (٣٧) وبحصة ٠,٥%.

قائمة أكبر ٥٠ دولة مصدرة في العالم في تجارة السلع (عام ٢٠٠٠)

الترتيب	اسم الدولة	قيمة الصادرات السلعية (مليار دولار)	الحصة للعالم (%)
1	الولايات المتحدة الأمريكية	781.1	12.3
2	ألمانيا	551.5	8.7
3	اليابان	479.2	7.5
4	فرنسا	298.1	4.7
5	المملكة المتحدة	284.1	4.5
6	كندا	276.6	4.3
7	الصين	249.3	3.9
8	إيطاليا	237.8	3.7
9	هولندا	212.5	3.3
10	هونغ كونج	202.4	3.2
11	بلجيكا	186.1	2.9
12	كوريا الجنوبية	172.3	2.7
13	المكسيك	166.4	2.6
14	تايبي - الصين	148.3	2.3
15	سنغافورة	137.9	2.2
16	إسبانيا	113.7	1.8
17	روسيا	105.2	1.7
18	ماليزيا	98.2	1.5
19	السويد	86.9	1.4
20	السعودية	84.1	1.3
21	سويسرا	81.5	1.3
22	أيرلندا	79.9	١,٣
23	تايلند	69.1	1.1
24	النمسا	63.9	1.0
25	استراليا	63.9	1.0

الترتيب	اسم الدولة	قيمة الصادرات السلعية (مليار دولار)	الحصة للعالم (%)
26	اندونيسيا	62.1	1.0
27	النرويج	60.0	0.9
28	البرازيل	55.1	0.9
29	الدانمارك	49.6	0.8
30	فنلندا	45.6	0.7
31	الهند	42.3	0.7
32	الامارات	39.9	0.6
33	الفلبين	39.8	0.6
34	فنزويلا	31.8	0.5
35	بولندا	31.7	0.5
36	اسرائيل	31.3	0.5
37	ايران	30.0	0.5
38	جنوب افريقيا	30.0	0.5
39	التشيك	29.0	0.5
40	هنغاريا	28.1	0.4
41	تركيا	26.6	0.4
42	الارجنتين	26.3	0.4
43	البرتغال	23.3	0.4
44	نيجيريا	20.1	0.3
45	الجزائر	19.6	0.3
46	الكويت	19.5	0.3
47	العراق	19.3	0.3
48	شيلي	18.2	0.3
49	اوكرانيا	14.6	0.2
50	فيتنام	14.5	0.2
	اجمالي المجموعة	6038.0	94.9
	اجمالي العالم	6364.0	100

قائمة أكبر ٤٠ دولة مصدرة في العالم في تجارة الخدمات (عام ٢٠٠٠)

الترتيب	اسم الدولة	قيمة الصادرات من الخدمات (مليار دولار)	الحصة للعالم (%)
1	الولايات المتحدة الأمريكية	274.6	19.1
2	المملكة المتحدة	99.9	7.0
3	فرنسا	81.2	5.7
4	ألمانيا	80.0	5.6
5	اليابان	68.3	4.8
6	إيطاليا	56.7	4.0
7	إسبانيا	53.0	3.7
8	هولندا	52.3	3.6
9	هونغ كونج	42.1	2.9
10	بلجيكا	42.0	2.9
11	كندا	37.2	2.6
12	الصين	30.1	2.1
13	النمسا	30.0	2.1
14	كوريا الجنوبية	29.2	2.0
15	سنغافورة	26.6	1.9
16	سويسرا	26.4	1.8
17	الدانمارك	20.6	1.4
18	تايبي - الصين	20.2	1.4
19	السويد	20.0	1.4
20	تركيا	19.2	1.3
21	أستراليا	17.8	1.2
22	الهند	17.6	1.2
23	أيرلندا	16.6	1.2
24	النرويج	15.0	1.0
25	إسرائيل	14.3	1.0
26	ماليزيا	13.6	0.9
27	المكسيك	13.6	0.9
28	تايلند	12.8	0.9
29	اليونان	10.2	0.7
30	مصر	9.7	0.7
31	روسيا	9.6	0.7
32	بولندا	9.5	0.7
33	البرازيل	8.8	0.6
34	البرتغال	8.3	0.6

الترتيب	اسم الدولة	قيمة الصادرات من الخدمات (مليار دولار)	الحصة للعالم (%)
35	التشيك	7.1	0.5
36	هنغاريا	6.2	0.4
37	فنلندا	6.0	0.4
38	جنوب افريقيا	4.9	0.3
39	اندونيسيا	4.8	0.3
40	السعودية	4.8	0.3
	اجمالي المجموعة	1320.0	92
	اجمالي العالم	1435.0	100

قائمة اكبر ٥٠ دولة مستوردة في العالم في تجارة السلع عام (٢٠٠٠)

الترتيب	اسم الدولة	قيمة الصادرات السلعية (مليار دولار)	الحصة للعالم (%)
1	الولايات المتحدة الامريكية	1257.6	18.9
2	المانيا	502.8	7.5
3	اليابان	379.5	5.7
4	المملكة المتحدة	337.0	5.1
5	فرنسا	305.4	4.6
6	كندا	244.8	3.7
7	ايطاليا	236.5	3.5
8	الصين	225.1	3.4
9	هونج كونج	214.2	3.2
10	هولندا	198.0	3.0
11	المكسيك	182.6	٢,٧
12	بلجيكا	173.0	2.6
13	كوريا الجنوبية	160.5	2.4
14	اسبانيا	153.5	2.3
15	تايبي - الصين	140.0	2.1
16	سنغافورة	134.5	2.0
17	سويسرا	83.6	1.3
18	ماليزيا	82.2	1.2
19	السويد	72.8	1.1
20	استراليا	71.5	1.1
21	النمسا	68.6	1.0

الترتيب	اسم الدولة	قيمة الصادرات السلعية (مليار دولار)	الحصة للعالم (%)
22	تايلند	61.9	0.9
23	البرازيل	58.5	0.9
24	تركيا	53.5	0.8
25	ايرلندا	50.9	0.8
26	الهند	50.5	0.8
27	بولندا	48.9	0.7
28	روسيا	45.5	0.7
29	الدانمارك	44.3	0.7
30	برتغال	38.2	0.6
31	اسرائيل	38.1	0.6
32	النرويج	34.4	0.5
33	فنلندا	33.9	0.5
34	الفلبين	33.8	0.5
35	اندونيسيا	33.5	0.5
36	التشيك	32.2	0.5
37	هنغاريا	32.1	0.5
38	الإمارات	31.9	0.5
39	السعودية	30.3	0.5
40	جنوب افريقيا	29.7	0.4
41	اليونان	26.3	0.4
42	الأرجنتين	25.1	0.4
43	شيلي	81.1	0.3
44	فنزويلا	16.1	0.2
45	فيتنام	15.6	0.2
46	ايران	15.2	0.2
47	مصر	14.0	0.2
48	اوكرانيا	14.0	0.2
49	نيوزلندا	13.9	0.2
50	العراق	13.7	0.2
	اجمالي المجموعة	6178.0	92.6
	اجمالي العالم	6669.0	100

قائمة اكبر ٤٠ دولة مستوردة في العالم في تجارة الخدمات (عام ٢٠٠٠)

الترتيب	اسم الدولة	قيمة الواردات من الخدمات السلعية (مليار دولار)	الحصة للعالم (%)
1	الولايات المتحدة الامريكية	198.9	13.8
2	المانيا	132.3	9.2
3	اليابان	115.7	8.1
4	المملكة المتحدة	٨٢,١	٥,٧
5	فرنسا	61.5	4.3
6	ايطاليا	55.7	3.9
7	هولندا	51.1	3.6
8	كندا	41.9	2.9
9	بلجيكا	38.3	2.7
10	الصين	35.9	2.5
11	كوريا الجنوبية	33.4	2.3
12	اسبانيا	30.8	2.1
13	النمسا	29.1	2.0
14	ايرلندا	28.7	2.0
15	هونج كونج	26.2	1.8
16	تايبى - الصين	25.7	1.8
17	السويد	23.4	1.6
18	سنغافورة	21.3	1.5
19	الهند	19.9	1.4
20	الامارات	18.8	1.3
21	الدانمارك	18.3	1.3
22	استراليا	17.7	1.2
23	روسيا	17.4	1.2
24	المكسيك	١٦,٨	1.2
25	ماليزيا	16.6	1.2
26	البرازيل	15.9	1.1
27	سويسرا	15.5	1.1
28	تايلند	14.7	1.0
29	النرويج	14.5	1.0
30	اندونيسيا	14.3	1.0
31	اسرائيل	12.1	0.8
32	السعودية	10.9	0.8
33	الارجنتين	8.6	0.6

الترتيب	اسم الدولة	قيمة الواردات من الخدمات السلعية (مليار دولار)	الحصة للعالم (%)
34	فنلندا	8.2	0.6
35	تركيا	7.6	0.5
36	بولندا	7.4	0.5
37	مصر	7.2	0.5
38	البرتغال	6.4	0.4
39	الفلبين	6.1	0.4
40	التشيك	5.8	0.4
	اجمالي المجموعة	1315.0	91.3
	اجمالي العالم	1435.0	100

فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

مشاريع زراعية

الجمهورية اللبنانية

مشاريع زراعية تتوافر دراسات جدواها الفنية والاقتصادية والمطلوب المشاركة في تمويلها:

- مشروع تصنيع مشتقات الدجاج:

يهدف المشروع إلى التوسع في إنتاج الدجاج الطازج والمجمد.

الطاقة الإنتاجية:

- طازج:

كامل / ٢٠٠ الساعة

مقطع / ٣٠٠ الساعة.

- مجمد:

كامل / ٥٠٠ الساعة.

مقطع / ٥٠٠ الساعة.

- التكاليف الاستثمارية: ٣,٢ مليون دولار.

- مشروع إنتاج اللبن

يهدف المشروع إلى زيادة طاقة إنتاج اللبن العادي واللبن بالفاكهة.

- الطاقة الإنتاجية: ١٠ آلاف وحدة (١٢٥ مليون لتر) في الساعة.

- التكاليف الاستثمارية: ٦ ملايين دولار.

- مشروع إنشاء مرافق لإنتاج الألبان
يهدف المشروع إلى توفير مادة الألبان في السوق المحلية وتصدير الفائض منها إلى الأسواق
المجاورة.

- الطاقة الإنتاجية: ٢٥٠٠ طن سنوياً.

- التكاليف الاستثمارية: مليوناً دولار.

- مشروع إنتاج شرائح البطاطا المجمدة:

يهدف المشروع إلى استحداث خط لإنتاج شرائح البطاطا المجمدة لإحلالها محل الواردات.

- الطاقة الإنتاجية: ٤٨٠٠ طن متري/ سنوياً.

- التكاليف الاستثمارية: ٢,٨ مليون دولار.

- مشروع إنتاج الزيوت النباتية الصلبة والمارغارين

يهدف المشروع إلى إدخال خط لإنتاج الزيوت النباتية الصلبة.

- الطاقة الإنتاجية 5000 طن/ سنوياً زيوت نباتية.

12000 طن/ سنوياً من المارغارين الصناعي

- التكاليف الاستثمارية: ٦,٤ مليون دولار.

- مشروع إنتاج أغذية الحمية وأطعمة الأطفال:

يهدف المشروع إلى إدخال أحدث الوسائل التكنولوجية لإنتاج الأطعمة المصنعة من البودرة

(أطعمة الحمية، أطعمة الأطفال، صلصة، البولونيز)...

- الطاقة الإنتاجية: ٢٤ ألف مغلف وعلبة يومياً.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان

ص.ب ٧٢٥١ - ١١٣ بيروت

الجمهورية اللبنانية

هاتف: ٩٦١١ - ٩/٨/٧/٩٨٣٣٠٦

فاكس: ٩٦١١ - ٣/٩٨٣٣٠٢

مشاريع صناعية

الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

مشاريع صناعية المطلوب مشاركة رأس المال الأجنبي في تنفيذها:

- مشروع صناعة العبوات الورقية:

- هدف المشروع: إنتاج العبوات الورقية.

- التكاليف الاستثمارية: ٢٠ مليون دولار.

- الطاقة الإنتاجية: ٨٠٠ مليون قطعة سنوياً.

- المواد الخام: لفات الورق، مادة لاصقة، حبر مستورد.

- التسويق: توفير احتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض منه.

حاجة السوق: ٤,٨ مليون قدم مربع

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

هيئة تشجيع الاستثمار

ص.ب ١٥٦٠٨ - الزاوية

طرابلس - ليبيا

هاتف: ٢١٨٢١٣٣٥١٢٧١ / ٢٣٢٥٠٨٤ / ٦

فاكس: ٣٣٥١٢٧١ / ٢١٨٢١٣٦٠٨١٨٣

يقنصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.